مكروهة فضلا عن الاستحباب ووجه استحباب التاخير الى التغيير المذكور في الصيف
والشتاء تكثير النوافل لكراهية ما بين كذا في الهداية فقالوا المكروه هو التاخير
فقط اما النفل فغير مكروه لانه مامور به والاستقيم اثبات الكراهة للنفل مع الامر
به وقيل الاداء مكروه ايضا صرح به بعض الثقلين واختلفوا في معنى التغيير
والصحيح تغيير الفرض بمعنى ان يصير بسبب ذلك مضمونا بحال لا يحصل للبصر
بالنظر اليه حيرة قوله الى ثلث الليل وقيل الى ما قبل ثلث الليل الاول مختار
صاحب الكافي في الكنز والوافي والزاهدي والقدوري والهداية ويمكن ما
التوفيق بينهما الا يكون ابتدائيا قبل تمام الثلث الاول وانتهائيا في آخر
ثلث الاول وثانيا بان الاول في الشتاء والثاني في الصيف لغلبة النوم
فيه دونه وحجة هذا الاستحباب قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم
بالسواك عند كل وضوء قلنا ثبت سنية
السواك بواظبته عم ولولاه لقلنا باستحبابه ايضا ولا مواظبة هنا والا
قال ثم لامرتهم وهو للوجوب وقد امتنع الوجوب لعارض المشقة فيكون
سنة اما ما قال عم لاخرت وفعله مطلقا يدل على الاستحباب لا على
كذا في الكافي ووجه استحباب تاخير الوتر قوله عم من طمع ان يقوم آخر
الليل فليوتر آخر الليل ووجه تعجيل ظهر الشتاء انه عم بكر بالظهر في الشتاء
وتعجيل المغرب قوله عم لا يزال امتي بخير ما عجلوا المغرب قوله لمن وثق
بالانتباه اي لمن اعتمد بالاستيقاظ قوله ويوم غيم اه يعني هذا الذي ذكر
في بيان الاستحباب فيما اذا كانت السماء غير متغيمة فاذا كانت متغيمة
فالضابط ان كل صنع في تاخيره عن وقته المستحب كالعصر والعشاء يعجل وغيرها بالعكس
اما تعجيلها فلان في تاخير العشاء تقليل الجماعة على اعتبار المطر وفي
تاخير العصر توهم الوقوع في الوقت المكروه ولا توهم في الظهر لان ما بين الزوال

التغير وطلوع الشمس مدة مديدة فيؤمن ان يقع الاداء بتاخير وقت طلوع
الشمس فيجوز تاخير الفجر واما تاخير الظهر فلانه لو عجل في يوم الغيم لم يؤمن ان
يقع قبل الوقت وكذا الحال في تاخير المغرب وعند الاعظم رحمه الله التاخير
في الكل للاحتياط الا يرى انه يجوز الاداء بعد الوقت لقلته كذا في الهداية
والعناية قوله ولا يجوز الصلوة اه الظاهر من الرواية ان المراد بها غير النوافل
كقضاء الفرائض والوتر وسائر الواجبات العينية حتى لو صلى النوافل فيها
يجوز لانه ادى كما وجب لان النافلة يجب بالشروع ويتروع فحصل في الوقت
المكروه فان قيل لفظ الكتاب خالف الاشارة الى الظاهر لان الصلوة
المطلقة تعم النوافل قلنا المطلق ينصرف الى الكامل غالبا ولا ريب في ان
الفرض اكمل من النفل فان قيل ما الفقه في عدم جواز عدم الفرائض في هذه
الاوقات وجواز النوافل مع الكراهة قلنا الفقه ان الصلوة مشروعة
باصلها لوجود اركانها وشرائطها ولا قبح في وصفها لانها تعظيم محض به تعالى والاوقات
ايضا صحيحة باصلها لانها ما خلقت الا اوقاتا لكسائر الاوقات فاسدة بوصفها
لان كلها منسوبة الى الشيطان فصارت الصلوة فيها ناقصة ولم يسقط بها
كامل وهو الفرض بخلاف النفل فانه جابر لانه تادى كما وجب لكن مع الكراهة
لورود النهي كذا في البيانية والمراد بجواز التلاوة ما لم تزل قبل هذه
الاوقات لانها وجبت كاملة فلا يتادى بالناقص وكذا المراد بصلوة الجنازة
ما حضرت قبلها فيخرج الاستثناء بقيد انه لا يجوز اداء هذه العبادة
الواجبة في الوقت المباح هذه الاوقات اصلا الا بالكراهة ولا بغيرها
الا عصر يومه فانه جائز بالكراهية كما صرح به الزيلعي واما اذا كان المراد
بها ما تاديت وما حضرت فيها فعند البعض يجوز اداؤها فيها مع الكراهة
ولا يجوز بدونها كما صرح به صاحب الكافي واشار اليه صاحب الهداية
بقوله والمراد بالمنتفي المذكور في صحيح الاستثناء ايضا بمعنى انه لا ينبغي اي يصير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)